«الشؤون الاجتماعية» تعد قانوناً خاصاً بالتسول

الوزير: ملف التسول قديم وجاءت الحرب عمقت هذه الظاهرة

عضو مجلس شعب: هناك شبكات تشغل الأطفال في أعمال التسول

محمود الصالح

تعكف لجنة خاصة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على إعداد مسودة قانون خاص بمكافحة التسول.

وأكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لؤي المنجد خلال اجتماع اللجنة المصغرة الخاصة بإعداد مسودة القانون أن ملف التسول قديم جديد له تشابكاته وإشكالياته ومعالجاته، وجاءت الحرب التي عمقت هذه الإشكاليات وفاقمت هذه الظاهرة، مشدداً على أن هذا الملف بحاجة إلى قانون رادع، أي إلى منظومة قانونية تشريعية ضابطة تمنع استنزاف الأدوات الخاصة بالتعامل مع هذه الظاهرة.

المنجد أوضح أن هذه المسودة يجب أن تتضمن توصيفاً محدداً لكل جهة معنية من أجل توزيع الأدوار والواجبات، مؤكداً أن الآلية التي سيتم اتباعها حالياً ستشمل توسيع فريق الخبراء وحصد كل ماله علاقة بملف التسول من خلال المنظمات غير الحكومية العاملة بهذا الملف للوصول إلى مخرج أولي يتم طرحه للحوار في جميع المحافظات ليتم إغناؤه ومن ثم إعادته للوزارة لإعداد مسودة أولية توضع بيد لجنة التنمية البشرية.

وطرح المشاركون خلال الاجتماع العديد من المقترحات البناءة التي تسهم في معالجة العديد من الإشكاليات المرتبطة بهذا الملف وصولاً لصياغة مشروع القانون المطلوب.

وبحث وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مع الممثل المقيم لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» في سورية (ياسو ماسا كيمورا) سبل تعزيز التعاون المشترك وتطويره.

وتناول اللقاء الذي عقد أمس في مبنى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بدمشق، طرق الاستفادة من المهارات والخبرات التقنية الموجودة لدى المنظمة في مجال صياغة القوانين المرتبطة بالرعاية الإصلاحية وظاهرة التسول.

المنجد أشار إلى أهمية إيجاد معالجة مستدامة لهذه المشكلات الاجتماعية، وضرورة إجراء مسوحات متخصصة عبر دراسات متعددة الأبعاد تقيس واقع الأطفال من جميع الجوانب الحياتية، لافتاً إلى رغبة الوزارة في الاستفادة من خبرة المنظمة في مجال بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية لتكون مساهمة في مجال التنمية المجتمعية.

ولفت الوزير إلى استعداد الوزارة لتقديم كامل التسهيلات اللازمة لعمل المنظمة على الأرض، والدعم اللازم لتنفيذ برامجها بما ينعكس إيجاباً على الشرائح المستهدفة، ولاسيما برنامج المساعدات النقدية للأطفال من ذوي الإعاقة، مشدداً على أهمية استمرار التواصل بين الفرق الفنية للطرفين لتوحيد الجهود وتطوير آليات جديدة للتعاون في البرامج والمشاريع التي تنفذها «اليونيسف» في سورية.

من جهته نوه الممثل المقيم لمنظمة «اليونيسف» بالدعم والتسهيلات المقدمة لعمل المنظمة في سورية، مؤكداً العزم على تطوير آليات التعاون بما يحسن من أداء المنظمة على الأرض.

عضو مجلس الشعب خالد شبيب قال في تصريح لـ«الوطن»: إن موضوع التسول هو من الأمراض الاجتماعية الشائكة، وهو يربك عمل عدد من وزارات الدولة ويستنزف طاقات بشرية، ويعطلها عن أداء واجبها الإنساني في المكان المناسب، وبالتالي هذا يحتاج إلى صدور قانون خاص بالتسول يتم من خلاله وضع ضوابط قانونية رادعة لمن يقوم بالتسول، ويحدد المسؤولية المترتبة على كل من يساعد أو يشغل أو يتهاون في قمع هذه الظاهرة، وكذلك يجب أن يتم إنشاء مراكز تأهيل وتدريب خاصة لهؤلاء المتسولين لإعادتهم إلى المجتمع عناصر فاعلة ومنتجة، لأن أغلب من يمتهن التسول وخاصة من الأطفال تركوا الدراسة.

وعن أسباب انتشار هذه الظاهرة رأى شبيب أن الدوافع لمن يقوم بذلك هي الحاجة والفقر ولكن على الرغم من أن هناك حاجة في المجتمع وهناك حالات فقر كثيرة فإن أغلب أصحاب الحاجة الحقيقيين لا يتسولون، ومن يقوم بالتسول في أغلب الحالات هم الأطفال أو أصحاب العاهات والأمراض الذين يستغلون عاطفة الناس للحصول على المال، ويجب أن تقوم الجهات المعنية بفرض عقوبات رادعة على كل من يشغل هؤلاء لأن من يحصل على المردود الأكبر من التسول هم من يشغلون المتسولين وخاصة إن كانوا من الأطفال.

ويقترح عضو مجلس الشعب أن يتضمن القانون المزمع إصداره عقوبات رادعة لكل من يشغل الأطفال في أعمال التسول، لإنهاء هذه الظاهرة الاجتماعية السيئة.

إحالة كل من شارك أو ساعد بالمخالفة وتستّر عليها وسهّل عمليات التسوية إلى الجهات الرقابية المختصة

تأكيداً لما نشرته «الوطن».. محافظة دمشق: إلغاء هدم الـ BIG5 وأصبحت المحافظة مالكة له واستمرار المستثمرين بأعمالهم

الوطن

تأكيداً لما نشرته «الوطن» حول موضوع العقار /٧٣٢/ في سوق الميدان والمعروف بمول الـBIG5، قالت محافظة دمشق: إنه خلال الأشهر الماضية وبناءً على العديد من المراجعات وشكاوى الأهالي تم التحقيق في ملف التسوية التي قام عليها (وهو مجمع طابقي لعدة مطاعم) ليتبين بشكل قاطع بأن المول أقيم بشكل مخالف من دون أي رخصة بناء كما أقيم جزء منه على أملاك الدولة (حديقة عامة وشارع عام).

وأضافت في منشور لها عبر صفحتها الرسمية على فيسبوك: أسندت تسوية المخالفة حينها إلى أساس غير قانوني ولم تكن صحيحة وتخالف بشكل صريح المرسوم التشريعي رقم ٤٠ للعام ٢٠١٢م، حيث ارتكب المعنيون بالعقار (١٤) تنظيم ضبوط تسوية بخصوصها بما يخالف القانون ومنها: (مخالفة تفريغ قبو – بناء طابق أرضي – بناء خمسة طوابق متكررة وراجع – تغطية الفتحة السماوية على سبعة طوابق – التحويل من سكني إلى تجاري لجميع الطوابق) كما تم المساس بحقوق الأهالي مالكي العقارات المجاورة للمول وتم تسخير موارد الدولة لتجميل وإنارة وتزفيت الأملاك العامة الواقعة أمام العقار.

وأكدت المحافظة أنه لإنفاذ سلطة القانون ولكون قرارات التسوية غير القانونية الصادرة بموجب السلطة المقيدة للإدارة أي بمعنى أن هذه السلطة محكومة ومقيدة بأحكام القانون وبالتالي تكون القرارات الصادرة بموجب هذه السلطة غير محصنة ويحق للإدارة طي تلك القرارات بأي وقت عند اكتشاف مخالفتها للقانون، قرر المكتب التنفيذي لـ محافظة دمشق طي جميع قرارات التسوية المخالفة للقانون مع هدم المخالفة، وتم إنذار الشاغلين لإخلاء البناء بتطبيق الهدم.

وتابعت المحافظة: وفي الوقت الذي تشجع فيه المحافظة على الاستثمار وتدعم كل المشاريع الاستثمارية ولكون غاية المحافظة تطبيق القانون من دون إلحاق الضرر بالجهات التي لا علاقة لها بالمخالفة وحرصاً من المحافظة على حقوق المستثمرين الذين استثمروا بمول الـ BIG5 من دون علمهم بماهية المخالفة التي قام بها أصحاب العقار والتي سينتج عنها خسائر لهم ولعملهم، تمت دراسة هذا الموضوع في المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق وتم التوصل إلى حل وإجراء قانوني لتفادي الهدم خلال الوقت الراهن حيث يصبح بموجبه مول الـ BIG5 خاضعاً للملكية المحافظة، كما سيتمكن جميع المستثمرين وعمالهم من الاستمرار بعملهم إلى حين تنفيذ المخطط التنظيمي وستتم أعمال الهدم حينها حفاظاً على حقوق أصحاب العقارات المجاورة وعلى الأملاك العامة والحدائق والشوارع العامة.

وأكدت إحالة كل من شارك أو ساعد بالمخالفة وكل من تستر عليها وكل من سهل عمليات التسوية غير القانونية إلى الجهات الرقابية المختصة.

«الكهرباء والإنترنت» عقبة أمام الطلاب

إيقاف طباعة الكتب الجامعية واعتماد «المكتبة الإلكترونية».. وإلغاء صناديق «الكاش» في الكليات

مسلم لـ«الوطن»: خلال عام بإمكان الطلاب الحصول على جميع الوثائق «عن بعد».. وبدأنا بالدفع الإلكتروني في «الآداب»

فادي بك الشريف

تزامناً مع إيقاف عملية طباعة الكتب في جامعة دمشق لمختلف الكليات وفق مصادر «الوطن»، أعلنت جامعة دمشق اعتماد «المكتبة الإلكترونية» والمتضمنة كل النسخ من الكتب لسنوات الدراسة الأربع في الكليات، الأمر الذي يوفر مبالغ كبيرة من عملية الطباعة ويحد من النوت والملخصات المنتشرة بين الطلبة وبمبالغ كبيرة.

وفي حديث مع «الوطن»، أكد عضو مجلس الجامعة – عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية عدنان مسلم أن لهذا القرار أهمية في ضوء التحول الرقمي واعتماد الجوانب الإلكترونية في العمل الجامعي تبسيطاً للإجراءات ورفع تصنيف الجامعة والاعتماد على مبادئ الجودة وتحسين الاعتمادية.

كما أشار إلى أن القرار يحد من المبالغ الكبيرة التي كانت تدفع سنوياً لزوم أعمال الطباعة.

إلا أن مسلم يرى أن هناك أعباء كبيرة يواجهها الطلبة تعوق عملية الاعتماد على الكتاب الإلكتروني والتحول الرقمي ولاسيما مشاكل الكهرباء والانترنت، مؤكداً أن طباعة الكتب الجامعية من الطلبة من شأنه أن ينشط عمل المكاتب بتقاضي أسعار كبيرة وخاصة في ظل الارتفاعات الكبيرة لأجور الطباعة والورق والأحبار وغير ذلك من المستلزمات.

وقال عميد كلية الآداب: هناك صعوبات لدى الطالب خلال الظروف المعيشية الصعبة، ولاسيما أن طباعة الكتاب أصبحت تكلف أكثر من ٢٠ ألف ليرة، كما أن البيئة التقنية تعتبر ضعيفة، وهي طور التحسن التدريجي في ظل الخطوات المتخذة.

ولفت مسلم إلى أن أعمال تأليف الكتب الجامعية وتصويرها وتعديلها أصبحت إلكترونية، وهناك إيقاف للطباعة، باستثناء كلية الشريعة، مؤكداً اعتماد أي كتاب عبر المجالس، وفي نهاية المطاف يتابع الموضوع من مديرية النظم في جامعة دمشق.

وأكد عميد كلية الآداب العمل على إحداث مخبر للدراسات العليا مزود بالإنترنت على مدار الساعة، ليصار من خلاله إلى إجراء المحاضرات عبر أساتذة من خارج البلاد، الأمر الذي ينعكس على الجامعة والكلية، مع متابعة الجانب الفني وتأمين الحواسيب، على أن يبصر هذا المخبر النور بداية العام الدراسي القادم.

وبين مسلم أن هناك توجهاً تصبح من خلاله كل الخدمات الطلابية الإلكترونية «عن بعد»، معلناً أنه خلال عام سيصبح تقديم كل الوثائق من كشف علامات وحياة جامعية وغير ذلك من الوثائق بشكل إلكتروني، علماً أن هذا الأمر ينفذ حالياً من مركز خدمة المواطن في الكلية، ولكن التسجيل حالياً عن بعد ودفع الرسوم كذلك.

كما بين عميد كلية الآداب أنه يتم متابعة أعمال التوسع في الكلية «مبنى جديد» ليكون القادم، علماً أنه سيتم تخصيص ٢٠ مكتباً لأساتذة الكلية، إضافة إلى تخصيص طابق لهيئة الجودة والاعتمادية في الوزارة، منوها بأن المبنى يضم مرآباً وروضة أطفال.

وكشف مسلم عن البدء بالدفع الإلكتروني في الكلية، مع معالجة جميع الجوانب التقنية، مع اتخاذ الإجراءات التي تبسط من إجراءات الطلاب.

وبين مسلم أنه تم إلغاء صناديق «الكاش» في جميع الكليات، وعودة الموظفين إلى الإدارة المالية، عملاً ببدء جامعة دمشق تطبيق الدفع الإلكتروني.

وكان أكد مصدر في المصرف العقاري لـ«الوطن» أن العمل على آلية تفعيل الدفع الإلكتروني لطلاب جامعة دمشق قيد الإنجاز، وسيتم إدراج الجامعة كمفوّض على موقع المصرف خلال الأسبوع القادم كحد أقصى.

وتزامناً مع ذلك سدد أكثر من ٧ آلاف طالب وطالبة رسومهم الجامعية إلكترونياً عبر استخدام تطبيق (مدفوعاتي)، علماً أن تشغيل طلاب الدراسات العليا والتعليم المفتوح ضمن الآلية الجديدة سيكون اعتباراً من العام القادم.

«مبنى جديد لأساتذة الكلية ومرآب وروضة أطفال»

الأعزب محروم من المازوت الزراعي المدعوم ولو امتلك التنظيم الزراعي!

مدير الزراعة لـ«الوطن»: القرار لمنع التلاعب وعدم تكرار الاستفادة من أفراد الأسرة الواحدة ذاتها

السويداء – عبير صيموعة

جاء قرار وزارة الزراعة الأخير فيما يخص توزيع المازوت الزراعي عبر البطاقة الإلكترونية كمن يضع العصي في الدواليب جراء ما تضمنه القرار من تعليمات وتوجيهات لمنح المادة والمحدد بحصر عملية الحصول على المازوت الزراعي للمحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة من خلال البطاقة الإلكترونية حصراً وألا يتم منح أي بطاقة خاصة بالتوزيع للموسم الحالي، وفي حال وجود حالات لديه تنظيم زراعي أو كشف حسي وليس لديه بطاقة يحق له وفقاً للقرارات المتخذة أن يتقدم بطلب لدى مديريات الزراعة التي تقوم بدورها بالتنسيق مع فرع شركة سادكوب بالمحافظة بدراسة إمكانية منح المذكورين المادة بسعر ٨ آلاف ليرة للبتر الواحد، حيث أكد الأهالي ممن تواصلوا مع «الوطن» أن هذا القرار الذي اتخذته وزارة الزراعة تحت مسوغ أن الواجهات الإلكترونية التي يتم العمل وفقها لم تتضمن إدخال أرقام العقارات الأمر الذي يمنح فرصة التزوير والتلاعب بالبيانات لأنه لا يمكن مطابقة البيانات مع المستحقين فعلياً قد ألحق الظلم والإجحاف بحق كثير منهم موضحين ذلك بأن كثيراً من الفلاحين قد قاموا بتوريث أو نقل ملكية عقاراتهم إلى أبنائهم غير المتزوجين ولم يحصل الابن العازب على بطاقة إلكترونية ما حال دون منحه مادة المازوت الزراعي المدعوم بسعر ألفي ليرة للبتر ليضطر معها الوارث إلى الحصول عليه بسعر ٨ آلاف رغم حصول العقار على شهادة التنظيم الزراعي، كما برزت إشكالية أخرى مماثلة لدى السيدات الوارثات أو من يمتلك أزواجهن التنظيم الزراعي وقد تم إصدار البطاقة الإلكترونية بأسماء أبنائهم أو أزواجهم كذلك فقد تم حرمانهم من التزود بالمادة بالسعر المدعوم حيث أكد الجميع أن هذه القرارات لم تحقق العدالة في التوزيع وخاصة أن الأوراق المطلوبة لإصدار البطاقة الإلكترونية محققة وأولها التنظيم الزراعي مطالبين قيام شركة تكامل بالاعتماد على منح المازوت الزراعي المدعوم لأي شخص تتضمنه بيانات البطاقة العائلية وقيودها سواء من الابن أم الزوج أو الزوجة أو البنت لأنه ليس من العدل أن يحصل البعض على المادة بالسعر المدعوم في حين يحرم آخرون.

بدوره معاون مدير الزراعة في السويداء علاء شهيب أوضح لـ«الوطن» أن قرار وزارة الزراعة جاء لمنع التلاعب وتحاشي أي التباس وعدم تكرار العقارات بين أفراد الأسرة الواحدة وخاصة في العقارات المملوكة على الشيوع إضافة إلى أن الواجهات الإلكترونية التي يتم العمل وفقها لم تتضمن إدخال أرقام العقارات.

وأشار إلى أن الشكاوى التي تقدم بها الأهالي شكاوى محقة وخاصة أنه تم مراجعة كثير من أبناء أصحاب الأراضي الزراعية المديرية غير المتزوجين مؤكدين عدم قدرتهم على إصدار بطاقة الكترونية لأي عازب وحتى من امتلك منهم تنظيماً زراعياً باسمه إلا أن التعليمات الوزارة كانت دقيقة بهذا الخصوص وحل الإشكالية يكمن لدى شركة تكامل وآلية عملها.

وأكد شهيب أنه يمكن تخطي الإشكالية مؤقتاً بقيام أصحاب التنظيم الزراعي من الفلاحين بإخراج وكالة نظامية لمستخدمي البطاقة من أبنائهم أو زوجاتهم تمنحهم حق الحصول على المادة وفقها.

ولفت إلى أن العمل كان سابقاً يسمح باستصدار بطاقة خاصة بالمنشآت والقضايا الزراعية ولكن تم توقيفها وحالياً لا يوجد تعليمات لإعادة إصدار تلك البطاقات.

وأشار شهيب إلى أنه خلال الموسم الزراعي الحالي يفترض على كل مزارع تم تخصيصه بمادة المازوت الزراعي على برنامج وين مراجعة المحطة التي تم تحديدها وفق البرنامج للحصول على المادة وألا ينتظر وصول الرسائل الإلكترونية لأنه لم يتم تفعيلها لهذا الموسم الحالي.